

((النص))

المحاور الاساسية لرؤية الحكومة العراقية لمرحلة ما بعد داعش

في أدناه "رؤية الحكومة العراقية لمرحلة ما بعد الانتصار والتحرير"، والتي جاءت في كلمة السيد رئيس الوزراء د. حيدر العبادي، التي القاها يوم 2017/1/14 في افتتاح مؤتمر "حوار بغداد"، والتي عبر عنها في "سبع نقاط اساسية مترابطة" لا تتقدم احداها على الاخرى، او تنفصل عنها، والتي لا بد أن تسير معاً في ظل حوار جدي ومصالحة مجتمعية تطوى بموجبها صفحة الارهاب وما خلفه من دمار وتهجير وجرائم ضد الانسانية، وندرجها كآتي:

النقطة الاولى: تتمثل بإعادة الأمن والاستقرار والخدمات الاساسية، وتمكين النازحين من العودة الى ديارهم ومشاركتهم في بناء واعمار مدمرته داعش، ورعاية عوائل الشهداء والجرحى والمقاتلين الذين ضحوا بدمائهم دفاعاً عن الوطن، وكذلك المتضررين من الارهاب، وتأهيل المجتمع لمحو مخلفات داعش وثقافة العنف والكراهية، وتحشيد كل الجهود الوطنية من اجل تحقيق هذه الاهداف الوطنية والانسانية.

النقطة الثانية: الالتزام باحترام الآخر والتعايش السلمي مع جميع الشركاء في الوطن المختلفين دينياً ومذهبياً وفكرياً واحترام مقدساتهم، وحماية الاقليات وقديسية دور العبادة لجميع الاديان والمذاهب، وهذا يمثل اساساً للمصالحة المجتمعية.

النقطة الثالثة: عدم السماح بعودة الحالات والمظاهر الشاذة التي كانت سائدة في العراق في مرحلة ما قبل احتلال داعش للمدن، وهي حالة التحريض والتوتر والتخندق الطائفي والقومي

البغيض على حساب المصالح العليا للبلاد، وهذا ما ساهم في تمكين داعش من اسقاط المدن والمحافظات. وعليه يجب الالتزام بالخطاب الذي يكرس روح المواطنة ويحث على الوحدة والتعاون. وعدم السماح لداعش وأي تنظيم ارهابي واجرامي بالعودة من جديد والتغطية عليه في المدن المحررة او السماح بنمو خلايا ارهابية جديدة.

النقطة الرابعة: اهمية اقامة علاقات حسن جوار مبنية على المصالح المشتركة مع دول الجوار والاقليم، والعمل بإرادتنا الوطنية وقرارنا العراقي المستقل، وعدم رهن ارادتنا ومواقفنا بالخارج فيما يخص قضايانا ومصالحتنا الوطنية.

النقطة الخامسة: حصر السلاح بيد الدولة والغاء المظاهر المسلحة بشكل نهائي، واحترام احكام القضاء وسيادة القانون في جميع مفاصل الدولة والمجتمع.

النقطة السادسة: الاستمرار بكل قوة وعزيمة وبالتعاون الجميع، بمحاربة الفساد بجميع اشكاله وصوره لأنه اكبر حاضنة للارهاب والجريمة.

النقطة السابعة: ابعاد مؤسسات ودوائر الدولة عن التدخلات السياسية والمحاصصة وعدم الاستئثار بمواقع المسؤولية والوظائف العامة، من اجل تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والاعتماد على العناصر الكفوءة والمتخصصة القادرة على ادارة العمل باستقلالية ومهنية.

انتهى